بحث

القول بفناء النار

لابن تيمية

AQIDA

UZ

2018

بحث

القول بفناء النار

لابن تيمية

AQIDA_UZ

2018

١٢ ر.س

الرد على من قال بفناء الجنة والنار

وبيان الأقوال في ذلك

تأليف شيخ الإسلام

أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨هـ - رحمه الله -

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد بن عبد الله السمهري

الأستاذ المشارك

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم العقيدة والمذاهب والمعاصرة

دار بلنسية

الوجه الثالث: أن يقال: كون الشيء ماضيًا، ومستقبلاً أمر إضافي بالنسبة إلى المتكلم المخبِر، فيما مضى قبل كلامه، كان ماضيًا، وما يكون بعده يكون مستقبلاً، وبنسبة أحدهما إلى الآخر، فالماضي ماض على ما يستقبل، والمستقبلُ مستقبلٌ لما قد مضى، وما من ماضٍ إلا وقد كان مسقبلاً، وما من مستقبل إلا وسيصير ماضيًا، فليس ذلك فرقًا يعود إلى صفات النوعين، حتى يقال: إن أحدهما ممكن، والآخر ممتنع، بل هذا الماضي كان مستقبلاً، وهذا المستقبل يصير ماضيًا، فتتصف كل الحوادث بالمُضيِّ والاستقبال، فلم يكن في ذلك ما هو لازم للنوعين يوجب الفرق بينهما.

وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر(١).

(والمقصود هنا: أن هذا القول «وهو القول بفناء الجنة، والنار قول لم يعرف عن أحد من السلف: من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه لم يقولوه تلقيًا له من خطاب الرسول - ﷺ -. وإعلامه وبيانه، ولا من قياس معقول دلَّ عليه الرسول، وإنما قالوه عن قياس قاسوه بعقولهم، وهو خطأ في نفس الأمر)(٢)، وإن كان قد اشتبه على كثير من أهل الكلام فاعتقدوه حقًا، حتى بنوا عليه وجوب حدوث ما لم يخل من الحوادث، بل وجوب حدوث ما تقوم به الحوادث [١٣/ب].

ومن هذا قالوا: إن القرآن مخلوق هو، وغيره من كلام الله، وإن الله يمتنع أن يكون لم يزل متكلمًا إذا شاء، وعليه - أيضًا - بنوا نفي الصفات؛ لأنها أعراض

---

(١) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢/ ٣٠ - ٣٢.
(٢) ما بين القوسين ذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» الباب: ٦٧ ص ٣٤٣ بتصرف.

قلت[١]: ومثل هذا الكلام يُقْصَدُ به التعبير عن عدم النهاية والنفاد والانقضاء.

والمراد: أن كلمات الله لا انتهاء لها، فلا تَنْفَد، ولا تنقضي، وقد ذكر الربيع مع ذلك نعيم الجنة، فإن الله تعالى ـ قال: ﴿إِنَّ هذا لرِزْقُنا ما لهُ مِنْ نَفَادٍ﴾[٢].

فأخبر أنه: لا ينفد، فلا يكون له انقضاء، ولا فراغ وآخر ينتهي عنده[٣].

وهذه الأقوال، والكلامُ عليها مبسوطة في غير هذا الموضع[٤]، والمقصود هنا في[٥] فنـاء الجنـة والنـار، فقد تبينَّ أنَّ القولَ بفناء الجنة لم يُعرف عن أحد من السلف، ولا الأئمة، وإنما هو قول جهم، ونحوه، وقد عرف فساده عقلاً، ونقلاً.

«وأمـا القـول[٦] بفناء النار: ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين، ومن بعدهم.

---

(١) بالأصـل (قـال) وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ثم كتب بالهامش (قلت) مع التخريج لدخولها في الصلب، فأثبتها.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٤.

(٣) بالأصل (ينتهي عنه) ومضروب عليها ومصححةٌ بالهامش كما أثبتها.

(٤) بسط الشيخ ـ رحمـه الله ـ هذه الأقوال في «منهاج السنة» ٢/٣٥٨ ـ ٣٦٠، «العقل والنقل» ٢/٢٥٥، ٣٠٤ ـ ٣٠٨، «الصفدية» ٢/٥٤.

(٥) كتب بالأصل بعد لفظة (في) كلمة (بقاء) وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ولكن بقية الكلام في الأصل متسق مع لفظ (فناء) فأثبته.

(٦) مقابله بهامش الأصل عنوان هكذا (القول بفناء النار) ولم يشر لدخوله في الصلب، وجاء في نسخة (س) وهو بدايتها ما نصه (قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه: وأما القول بفناء النار. . الخ).
وأورد هذا النص ابن القيم في « حـادي الأرواح» ص ٣٤٤. وعزاه لشيخ الإسلام، وانظر مقدمة كتاب: «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للشيخ الألباني ص ٥٣ ـ ٥٥.

وهذا[١] أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها، فإن الذين يقولون: إن عذابهم له حدّ ينتهي إليه ليس بدائم، كدوام نعيم الجنـة قد يقولون: إنها قد تفنى، وقد يقولون: إنهم يخرجون منها، فلا يبقى فيها أحد، لكن قد يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع[٢] بقاء العذاب فيها على غير أحد، بل يفنى عذابها، وهذا هو معنى فنائها.

(وقـد نقـل هذا القـول عن عمـر، وابن مسعود، وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرهم).

وقد روى عبد بن حميد ـ وهو من أجل علماء الحديث ـ في تفسيره المشهور، قال: أنا سليمان بن حرب، أنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن البصري، قال: قال عمر: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج[٣]، لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه».

وقال: أنبأ حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن عمر بن الخطاب قال: «لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج، لكان لهم يوم يخرجون فيه»[٤].

---

(١) أي القول.

(٢) لفظ (مع) مكرر مرتين في الأصل.

(٣) مكـان يقـع «بـين فيد والقريات» ينزلها بنو بحتر من طيء، وهي على طريق مكة، «معجم البلدان» لياقوت الحموي ٤/ ٧٠.

(٤) جاء بهامش الأصل مقابل هذا ما نصه (رواة هذا الأثر أئمة ثقات، والحسن سمعه من بعض التابعين، والله أعلم «وستأتي إشارة المؤلف بعد قليل إلى كون الحسن سمعه من التابعين، ولهذا ضعف الشيخ الصنعاني هذا الأثر من طريقيه، بانقطاع السند بين الحسن البصري وبين عمر ـ رضي الله عنه ـ لكون الحسن لم يدركه، ثم أيَّد الشيخ الألباني ما قرره الصنعاني انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ الألباني ٢/ ٧٣ و «رفع الأستار» للصنعاني ص ٦٥ مع تعليق الألباني عليه.

راجع كتاب : حادي الأرواح لابن القيم ص ٧٣٢

ذكر ذلك في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿لابثين فيها أحقابًا﴾(١).

وهذا يبينّ(٢) أن مثل هذا الشيخ الكبير(٣) من علماء الحديث والسنة(٤) يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث، والسنة مثل سليمان بن حرب، الذي هو من أجلّ علماء السنة، والحديث، ومثل حجاج بن منهال في كلامهما(٥) عن حماد بن سلمة مع جلالته في العلم، والسنة، والذي يروى من وجهين: من طريق ثابت(٦)، ومن طريق حميد(٧) هذا عن الحسن البصري الذي يقال أنه اعلم من بقي من التابعين في زمانه، يرويه عن عمر بن الخطاب، وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين فسواء كان هذا قد حفظ(٨) هذا عن عمر، أو لم يحفظ(٩)، كان مثل

---

(١) سورة النبأ، الآية: ٢٣.

(٢) في الأصل (بين) ومضروب عليها، ومصوبة بالهامش كما أثبتها.

(٣) يعني: عَبْدُ بن حميد.

(٤) والسنة هنا ضد البدعة، فإن العالم قد يكون من أهل الحديث وهو مبتدع، ولهذا يمدح العالم إذا جمع هاتين الخصلتين: الاشتغال بحديث رسول الله، وكون مذهبه مذهب أهل الحق من غير بدعة، انظر: «فتاوى ابن الصلاح» ١/٢١٣.

(٥) تحت هذه الكلمة بهامش الأصل كلمة (بلغ) إشارة إلى مقابلة النسخة بأصلها المنقولة منه.

(٦) هو ثابت البناني ثقة عابد من الرابعة مات سنة بضع وعشرين، وله ست وثمانون، «تقريب التهذيب» ١/١١٥.

(٧) هو حُميد بن أبي حُميد الطويل ثقة مدلس من الخامسة مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون «تقريب التهذيب» ١/٢٠٢.

(٨) ضبطت الكلمة بالأصل هكذا (حفظ) ولعل ذلك قبل إضافة كلمة (هذا) في مقابلة النسخة بأصلها، لأنها مضافة بعد نهاية كلمة (حفظ) ومشار لدخولها في الصلب بعلامة (صح).

(٩) ضبطت بالصلب هكذا (يحفظ) ولعل هذا قبل إضافة كلمة (هذا) في المقابلة بالأصل كما أشرت، لأن مع وجودها لا يستقيم المعنى على الضبط المذكور.
وأيضًا جاء بهامش الأصل مقابل (يحفظ) ما نصه: (يحفظه) مع الإشارة لوجوده هكذا بنسخة أخرى.

هذا الحديث متداولًا بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة(١) من الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، والجهمية.

هذا الحديث متداولاً بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة[1] من الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، والجهمّية.

وكان أحمد بن حنبل يقول: «أحاديث حمّاد بن سلمة هي الشجا[2] في حلوق المبتدعة»[3].

فهؤلاء من أعظم أعلام أهل السنة الذين ينكرون من البدع ما هو دون هذا لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب، والسنة، والإجماع، كما يظنه طائفة من الناس.

وعبد بن حميد ذكر هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿لابثين فيها أحقابًا﴾[4].

ليبين قول من قال: الأحقاب لها أمد ينفذ، ليست كالرزق الذي ماله من نفاد، ولا ريب أنه من قال هذا القول، قول عمر، ومن نقله عنه، إنما أرادوا بذاك جنس أهل النار الذين هم أهلها.

فأما قوم أصيبوا بذنوب، فأولئك قد علم هؤلاء، وغيرهم، بخروجهم منه، وأنهم لا يلبثون فيها قدر رمل عالج، ولا قريبًا من ذلك.

والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهل التوحيد، وقد ذكره

---

(١) ما بين القوسين أورده ابن القيم في كتابه «حادي الأرواح» ص ٣٤٦ - ٣٤٧، وعزاه لشيخ الإسلام.

(٢) الشجا هو «ما ينشب في الحلق من عظم وغيره» كالشوك «مختار الصحاح (ص ٣٣٠)، وجاء مقابله بهامش الأصل ما نصه معنى «الشجا» الشوك.

(٣) انظر ثناء الإمام أحمد على حماد بن سلمة في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٧/ ٤٥٠ - ٤٥٢.

(٤) سورة النبأ، الآية: ٢٣.

يعنى: قول عمر رضي الله عنه في الحديث السابق في ص ٥٣

البخاري[1]، ومسلم عنه[2]، وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعها، ويحدّث بها، وكذلك سليمان بن حرب، وأمثاله، فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا، ولفظ أهل النار لا يختصّ بالموّحدين، بل يختص بمن عداهم، كما قال النبي - ﷺ -: **«أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها، ولا يحيون»**[3] وقوله: يخرجون منها، أي يخرجون من جهنم بعد أن يفنى عذابها، وينفد وينقطع.

يعني: قول عمر رضي الله عنه في الحديث السابق في ص ٥٣

البخاري[1]، ومسلم عنه[2]، وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعها، ويحدّث بها، وكذلك سليمان بن حرب، وأمثاله، فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا، ولفظ أهل النار لا يختصّ بالمّوحدين، بل يختص بمن عداهم، كما قال النبي ـ ﷺ ـ: **«أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها، ولا يحيون»**[3] وقوله: يخرجون منها، أي يخرجون من جهنم بعد أن يفنى عذابها، وينفد وينقطع.

فهم لا يخرجون منها، ـ يعني ـ جهنم، بل هم خالدون في جهنم كما أخبر الله سبحانه وتعالى.

لكن إذا انقضى أجلُها، وفنيت كما تفنى الدنيا، لم يبق فيها عذاب، وذلك أن العالم لا يعدم، وجهنم في الأرض، والأرض لا تعدم بالكلية ولكن فناؤها بتغير[4] حالها، واستحالتها من حال إلى حال[5] كما قال تعالى: **﴿كُلُّ مَنْ عليها فان﴾**[6]، وهم لا يعدمون[7]، بل يموتون، ويهلكون، وكما قال تعالى: **﴿ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ وما عند الله باق﴾**[8].

(١) «صحيح البخاري» مع شرحه «فتح الباري» كتاب التوحيد ـ باب كلام الرب ـ عز وجل ـ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، حديث رقم (٧٥١٠) ـ ١٣ / ٤٨١.

(٢) «صحيح مسلم»: كتاب الإيمان ١ / ١٨٢ رقم الحديث (٣٢٦)، ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي.

(٣) «صحيح مسلم» كتاب الإيمان «باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار» ١ / ١٧٢ رقم الحديث (٣٠٦) من رواية أبي سعيد الخدري.

(٤) في هامش الأصل مقابل هذا ما نصه (بتغيير) مع الإشارة إلى أنها هكذا في نسخة أخرى.

(٥) اختلف العلماء في تبديل الأرض يوم القيامة هل هو تبديل ذات أو تبديل صفة. انظر: «تفسير الطبري» ١٣ / ٢٤٩ ـ ٢٥٤، واختار ـ رحمه الله ـ أن هذه الأرض ا لتي نحن عليها اليوم تبدل يوم القيامة غيرها، ولم يتعرض للتبديل هل هو تبديل صفة أو تبديل ذات لكونه لم يرد شيء من ذلك.

(٦) سورة الرحمن، الآية: ٢٦.

(٧) مقابلة بهامش الأصل ما نصه (يعذبون) مع الإشارة إلى كونه هكذا في نسخة أخرى.

(٨) سورة النحل، الآية: ٩٦.

معنى قوله هذا: أن أهل النار خالدون في النار مادام النار وعذابه باقياً
فإذا فني النار كفناء كل من على الارض وفناء ما عندنا
لا يبقى فيها عذاب بل يتغير من عذاب الى فناد وانقطاع

فإذا أَنْفَدَهُ[1] الرجل فقد نَفِدَ ما عنده، إن كان لم يعدم، بل انتقل من حال إلى حال[2].

وهذا وصف الذين كذبوا بآيات الله ﴿كذابًا﴾ أي تكذيبًا، فهو تكذيب مؤكد بالمصدر، ولم أجد نقلاً مشهورًا عن أحد من الصحابة يخالف ذلك، بل أبو سعيد وأبو هريرة هما رويا حديث ذبح الموت(٥)، وأحاديث الشفاعة، وخروج

(١) مقابلة بالهامش (الشياطين) مع الإشارة إلى كونه هذا بنسخة أخرى.

(٢) أورده البغوي في تفسيره «معالم التنزيل» ٢/٤٠٣.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) سورة النبأ، الآيات: ٢١ ـ ٢٨.

(٥) حديث ذبح الموت رواه أبو سعيد الخدري، كما في «صحيح البخاري» مع شرحه «فتح الباري»، كتاب التفسير باب ﴿وأنْذِرْهُم يومَ الحَسْرة﴾ ٨/٢٨٢ رقم الحديث (٤٧٣٠)، ورواه هريرة كما في «مسند الإمام أحمد» ٢/٤٢٣.

أهل التوحيد(١) وغيرهما، قالا في فناء النار ما قالا، وقد نقل البغوي: روى السُّدِّيُ، عن مرة، عن عبدالله، قال: (لو علم أهل النار أنهم يلبثون في النار عدد حصى الدنيا لفرحوا)(٢).

وقد استفاض عن غير واحد من السلف تقدير الحِقْب بحد محدود، والأحقاب، جمع حقب، فروى ابن أبي حاتم، عن عطية، عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿لابِثِينَ فيها أحقابًا﴾(٣). قال: «سنين»(٤).

وعن أبي صالح السمّان، عن أبي هريرة قال: ﴿لابثين فيها أحقابًا﴾(٥).

قال: الحِقب: ثمانون سنة، والسنة ثلاثمائة وستون يومًا، واليوم كألف سنة(٦)، اليوم منها كالدنيا كلها.

قال ابن أبي حاتم، وروي عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وهلال الهجري والضحّاك، وذكوان، والحسن، وسعيد بن جبير، وقتادة، وعمرو بن ميمون أنهم قالوا: الحقب: ثمانون سنة(٧).

وعن هشام، وعن الحسن البصري أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿لابثين فيها أحقابًا﴾ فقال: الله أعلم بالأحقاب(٨) فليس فيها عدد إلا الخلود، ولكنه بلغنا أن

(١) انظر المصدر السابق ص ١٤.

(٢) موضع هذا النص الذي بين المعقوفتين بياض في الأصل، فاستدركته من المصدر الذي عزاه

وعن هشام، وعن الحسن البصري أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿لابثين فيها أحقابًا﴾ فقال: الله أعلم بالأحقاب[٨] فليس فيها عدد إلا الخلود، ولكنه بلغنا أن

(١) انظر المصدر السابق ص ١٤.

(٢) موضع هذا النص الذي بين المعقوفتين بياض في الأصل، فاستدركته من المصدر الذي عزاه المؤلف إليه وهو «معالم التنزيل» للبغوي ٤/٤٣٨.

(٣) سورة النبأ، الآية: ٢٣.

(٤) أورده السيوطي في «الدر المنثور» ٨/٣٩٤ وعزاه لابن أبي حاتم عن ابن عباس.

(٥) سورة النبأ، الآية: ٢٣.

(٦) أخرجه الإمام الطبري في «تفسيره» ٣٠/١١.

(٧) انظر «تفسير ابن كثير» ٤/٤٦٣.

(٨) مقابله بهامش الأصل (ما الأحقاب؟) مع الإشارة إلى كونه هكذا جاء بنسخة أخرى.

الحقب الواحد: سبعون ألف سنة، كل يوم من تلك الأيام كألف سنة مما تعدّون[١].

وعن هشام، عن الحسن قال: «الأحقابُ» لا يدري أحدٌ ما هي؟ ولكن الحقب الواحد: سبعون ألف سنة، اليوم منها كألف سنة مما تعدون[٢] وقوله: الله أعلم ما الأحقاب، ولا يدري ما هي؟ يقتضي أن لها عددًا الله أعلم به، ولو كانت لا عدد لها لعلم كل أحد أنه لا عدد [١٦/ب] لها، ويؤيّد ما نقله الحسن، عن عمر بن الخطاب كما تقدم[٣]؛ قول الحسن: «ليس فيها عدد إلا الخلود» حق أيضًا، فإنهم خالدون فيها، لا يخرجون منها مادامت باقية، فأقوال الحسن يُصدِّق بعضها بعضًا.

وأما خلودهم في النّار فهو حق كما أخبر الله.

وعن السُّدِّي: ﴿لابِثِين فيها أحقابًا﴾ قال: «سبعمائة حقب، كل حقب سبعون سنة، كل سنة ثلاثمائة وستون يومًا، كل يوم كألف سنة مما تعدّون»[٤].

وعن عبدالله بن عمرو قال: «الحقب: أربعون سنة»[٥].

وقد تنازع الناس في الأحقاب، هل هي مقدرة محدودة؟ على قولين: فعلى قول السدي وغيره: هي محدودة، مقدَّرة، وهو قول الزّجاج، وغيره، لكن قال الزّجاج: «المعنى أنهم يلبثون فيها أحقابًا، لا يذوقون فيها بَرْدًا ولا شرابًا»[٦].

قال ابن أبي حاتم: ذُكِرَ عن جعفر بن سليمان، عن الجريري قال: سمعت أبا نضرة يقول: ينتهي القرآن كله إلى هذه الآية: ﴿**إِنَّ رَبَّك فَعَّالٌ لما يريد**﴾[4].

وقد روى حرب الكرماني، وأبو بكر البيهقي عن أبي سعيد الخدري، وعن قتادة في قوله: ﴿**فأما[5] الذين شَقُوا ففي النّار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء رَبُّك**﴾[6]. الله أعلم بتثنيته على ما وقعت[7].

---

(١) جواب الشيخ على من زعم أنَّ كلمات الله داخلة تحت العدد.

(٢) ليس في الأصل وأثبته تبعًا لسياق الآية في موضعها.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) هذا الأثـر أورده الشـوكـاني في «تفسيره» وقال: أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبوالشيخ والبيهقي «فتح القدير» ٢/٥٢٧.

(٥) في الأصل (وأما) والصواب ما أثبته.

(٦) سورة هود، الآيتان: ١٠٦، ١٠٧.

(٧) أخرج نحوه الطبري في «تفسيره» عن قتادة ١٣/١١٤ وأورده السيوطي وعزاه لعبدالرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة «الدر المنثور» ٤/٤٧٨.

وروى الطبري، عن يونس، نا ابن وهب، نا ابن زيد، في قوله: ﴿**خالدين فيها إلا ما شاء ربك**﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿**عَطاءً غير مجذوذ**﴾[1] فأخبرنا الذي شاء لأهل الجنة، فقال: ﴿**عطاء غير مجذوذ**﴾ ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار[2].

وعن السُّدي: ﴿**إلا ما شاء ربُّك**﴾. إن هذه الآية يوم نزلت كانوا يطمعون في الخروج.

قوله: ﴿**خالدين فيها أبدًا**﴾[3]، وذكر البغوي عن عبدالرحمن بن زيد أنه قال: قد أخبرنا الله سبحانه وتعالى بالذي يشاء لأهل الجنة، فقال: ﴿**عطاءً غير مجذوذ**﴾ ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار[4].

وقد روى علماء السُّنة والحديث في ذلك آثارًا عن الصحابة والتابعين مثل ما روى حربُ الكرماني، وأبوبكر البيهقي، وأبوجعفر الطبري وغيرهم عن الصحابة في ذلك.

وفي المسند[5] للطبراني: ذكر فيه «أنه ينبت فيها الجرجير»[6]، وحينئذ فيحتج على فنائها بالكتاب والسنة. وأقوال الصحابة ـ مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتاب، ولا سنة ولا أقوال الصحابة ـ.

منها: ما رواه حرب، والبيهقي، قال حرب الكرماني: «سألت إسحاق عن

قال[١]: وقال ابن مسعود: «ليأتينّ على جهنم زمانٌ تخفق أبوابها ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابًا»[٢].

وقال ثنا محمد بن حميد الرازي[٣]، ثنا جرير، عن بيان[٤]، عن الشعبي قال: «جهنم أسرع الدارين عمرانًا، وأسرعهما خرابًا»[٥].

وقال حرب الكرماني، عن إسحاق بن راهويه، ثنا عبيدالله بن معاذ ثنا أبي، ثنا شعبة، عن أبي بلج، سمع عمرو بن ميمون يحدث عن عبدالله بن عمرو قال: (ليأتينّ على جهنم يوم تصفق فيه أبوابها، ليس فيها أحد)[٦]. وذلك بعدما يلبثون فيها أحقابًا.

---

(١) القائل هو ابن جرير الطبري.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) جاء بهامش الأصل مقابله ما نصه (متكلم فيه، محمد بن حميد الرازي، تكلم فيه، وابن جرير الطبري يكثر عنه، من لفظه)، وقد لخص ابن حجر العسقلاني حالة بقوله: حافظ ضعيف «التقريب» ٢/١٥٦.

(٤) جاء مقابله بهامش الأصل ما نصه: (بيان ثقة، خرج له في الصحيحين) وهو بيان ابن بشر الأحمسي، ثقة ثبت روى له الجماعة «التقريب» ترجمة (٧٨٩).

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره «جامع البيان» ١٣/١١٨، وأورده السيوطي في «الدرُّ المنثور» ٤/٤٧٨.

(٦) هذا الأثر أورده الذهبي في «ميزان الاعتدال»، في ترجمة «أبوبلج العزازي» وَعَدَّ الذهبي هذا الأثر من بلاياه وحكم عليه بقوله «وهذا منكر» «ميزان الاعتدال» ٤/٣٨٤. انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ الألباني ٢/٧٢.

وقال إسحاق، ثنا عبيدالله بن معاذ، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن يحيى بن أيوب عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: أمّا الذي أقول: «إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقي فيها أحد، وقرأ: ﴿وأما الذين شقوا ففي النار﴾ الآية[١].

* * *

[الذين قطعوا بدوام النار][1]

قلت: والذين قطعوا بدوام النار، لهم أربع طرق[2].

أحدها: ظَنُّ الإجماع فإن كثيراً من الناس يعتقد أنَّ هذا مجمعٌ عليه، ولا خلاف فيه بين السّلف، وإن كان فيه خلاف حادث، فهو من أقوال أهل البدع.

والثاني: أن القرآن قد دلّ على ذلك دلالة قطعيَّة، فإنه أخبر بخلودهم في النار أبدًا في غير موضع من القرآن [3].

والثالث: أن السنة المستفيضة أخبرت بخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان من النار دون الكفار، فإنهم لم يخرجوا [4].

والرابع: قول من يقول: الرسول وقفنا على ذلك، وعلمناه من بعده ضرورة ولا يحتجون بنص معين، وعامة الناس يقولون: هذا لا نعلمه إلا من الخبر وشذ بعضهم فزعم أن العقل دلّ على خلود الكفار.

فأما الإجماع فهو أولاً: غير معلوم، فإن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع، نعم قد يُظَنُّ فيها الإجماع وذلك قبل أن يعرف النزاع، وقد عرف النزاع قديمًا

(١) هذا العنوان جاء بهامش الأصل، دون إشارة إلى دخوله في الصلب، فأثبته بين مربعين للتوضيح.

(٢) ذكر العلامة ابن القيم هذه الطرق التي ذكرها شيخه شيخ الإسلام مع شيء من البسط والترتيب، انظر: «حادي الأرواح» (٣٥٣ ـ ٣٥٧). وفي طبعة اخرى في الصفحات الآتية: ٧٥٢ – ٧٤٥

(٣) تقدم ذكر ذلك (ص٦٧) هامش رقم ٣.

(٤) انظر حديث الشفاعة (ص٥٦).

وحديثًا، بل إلى الساعة لم أعلم أحدًا من الصحابة قال: إنها لا تفنى، وإنما المنقول عنهم ضد ذلك ولكن التابعون نقل عنهم هذا وهذا.

وحـديثًـا، بل إلى الساعة لم أعلم أحدًا من الصحابة قال: إنها لا تفنى، وإنما المنقول عنهم ضد ذلك ولكن التابعون نقل عنهم هذا وهذا.

وأما القرآن، فالذي دلّ عليه حقٌّ، وليس في القرآن ما يدل على أنها لا تفنى، بل الذي يدل عليه ظاهر القرآن أنهم خالدون فيها أبدًا، كما أخبر الله ـ عز وجل ـ[1] في غير موضع، وأخبر أنهم يطلبون الموت[2]، والخروج منها[3] ويطلبون تخفيف العـذاب[4]، فلا يجابون: لا إلى هذا ولا إلى هذا، وأخبر أنهم ماكثون فيها[5]، وأخبر أنهم ﴿**لا يُقْضىٰ عليهم فيمُوتُوا ولا يُخَفَّفُ عنهُم من عذابها**﴾[6].

وقال تعالى: ﴿**وهُمْ يَصْطَرِخُون فيها**﴾[7]، ﴿**ربَّنا أخرجنا منها فإنْ عُدْنَا فإنَّا ظالمون قال اخسئُوا فيها ولا تَكلمون**﴾[8].

وقال تعالى: ﴿**إنَّ المُجْرِمينَ في عذاب جهنَّم خالِدُونَ * لا يُفتَّرُ عنهم وهم فيه مُبْلِسُونَ * وما ظَلَمْنَاهُم ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين * ونادوا ياماِلكُ ليقض علينا رَبُّك قال إنَّكُم ماكِثُون * لقد جئناكُم بالحقِّ ولكنَّ أكثركم للحق كارهون**﴾[1].

---

(١) بالأصل (ذلك) وما أثبته هو الموافق للسياق.

(٢) كما في قولـه تعالى: ﴿**ونادوا يامالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون**﴾ سورة الزخرف، الآية: ٧٧، وسيأتي ذكر المؤلف لها، قريبا.

(٣) سيأتي ذكر المؤلف للآية قريبا.

(٤) الآيتان ٤٩، ٥٠ من سورة غافر، وسيأتي ذكر المؤلف لهما قريبا.

(٥) كما في آية الزخرف ٧٧.

(٦) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٧) سورة فاطر، الآية: ٣٧.

(٨) سورة المؤمنون الآيتان: ١٠٧، ١٠٨.

(٩) سورة الزخرف، الآيات: ٧٤ ـ ٧٨.

وقوله: ﴿**لِيَقْضِ علينا ربُّك**﴾ أي: يميتنا، وهكذا قال المفسرون مثل: السدي وابن زيد وغيرهما.

قال السـدي: يقضي علينـا بالمـوت، وقـال ابـن زيد: القـضـاء هاهنا: الموت[1]. وكذلك قال سائر المفسرين[2]، وهذا كقوله تعالى: ﴿**لا يُقْضَىٰ عليهِم فيمُوتُوا ولا يُخَفَّفُ عنهُم مِنْ عَذَابِهَا**﴾[3].

وقال تعالى: ﴿والذين كَفَرُوا لهم نَارَ جهنَّم لا يُقْضَىٰ عليهم فيَمُوتُوا ولا يُخَفَّفُ عنهُم من عذابهَا كذلك نَجْزِي[١] كل كَفُور * وهُمْ يَصْطَرِخُونَ فيها رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صالحًا غير الذي كُنَّا نَعْمَلْ أوَلم نُعَمِّرْكُم ما يَتَذَكَّرُ فيه مَنْ تذكّر وجاءَكُم النَّذيرُ فذُوقُوا فما للظَّالمين مِنْ نَصِيرٍ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿ولَوْ ترىٰ إذْ وُقِفُوا على النَّار فقَالُوا ياليتنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا ونكُون مِن المؤمنين بَلْ بَدَا لهم ما كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ ولَو رُدُّوا لعادُوا لما نُهُوا عَنْهُ وإنَّهُم لَكَاذِبُون﴾[٣].

فهذه النصوص وأمثالُها في القرآن تبيّن أنهم خالدون في جهنم لا يموتون ولا يحيون[٤]، وأنهم[٥] يَسألون هذا وهذا فلا يجابون.

وهذا يقتضي خلودَهُم في جهنم ـ دار العذاب ـ مادام ذلك العذاب باقيًا، لا يخرجون منها مع بقائها وبقاء عذابها، كما يخرج أهل التوحيد، فإن هؤلاء يخرجون منها بالشفاعة، وغير الشفاعة مع بقائها، كما يخرج ناس من الحبس الذي فيه العذاب مع بقاء الحبس والعذاب الذي فيه على من لم يخرج.

وهكذا قال النبي ـ ﷺ ـ في الحديث الصحيح ـ «صحيح مسلم»[٦] ـ:

عن أبي سعيد، عن النبي ـ ﷺ ـ قال: **«أمَّا أهلُ النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم، فأماتهم الله**

---

(١) في الأصل هكذا (يجزي) وما أثبته هو قراءة حفص، كما في رسم المصحف.

(٢) سورة فاطر، الآيتان: ٣٦، ٣٧.

(٣) سورة الأنعام، الآيتان: ٢٧، ٢٨.

(٤) كتب فوقها في الصلب (يخرجون) مع الاشارة إلى كونها جاءت هكذا في نسخة أخرى.

(٥) في الصلب (فإنهم) ومصوبة بالهامش كما أثبتها.

(٦) الحديث سبق تخريجه ص٥٦.

إماتة حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة، فجيىء بهم ضبائر[١]، ضبائر فبثوا[٢] على أنهار الجنة، ثم قيل: ياأهل الجنة أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل»[٣].

وفي «الصحيحين»[٤] عن أبي هريرة في الحديث الطويل الذي فيه المرور على

الفرق بين بقاء الجنة والنار[1]

«والفرق[2] بين بقاء الجنة، والنار، شرعًا، وعقلاً»[3] فأما شرعًا، فمن وجوه:

أحدها: أنَّ الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه، وأنه لا نفاد له ولا انقطاع في غير موضع من كتابه، كما أخبر أنَّ أهل الجنة لا يخرجون منها، وأما النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك، بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها.

الثاني: أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤبَدٍ في عدة آيات.

الثالث: أنَّ النار لم يذكر فيها شيء يدل على الدوام.

الرابع: إن النار قيدها بقوله: ﴿لا بثين فيها أحقابًا﴾[4]، وقوله: ﴿خالدين فيها إلا ماشاء الله﴾[5] وقوله: ﴿مادامت السماوات والأرض إلا ماشاء رَبُّك﴾[6]، فهذه ثلاث آيات تقتضي قضّية مؤقتة، أو معلقة على شرط، وذاك دائم مطلق، ليس بمؤقت ولا معلق.

---

(١) كذا جاء هذا العنوان بهامش الأصل.

(٢) من هنا بداية المقطع الثاني لمخطوطة (س) انظر: صورة منها في مقدمة كتاب «رفع الأستار لأبطال أدلة القائلين بفناء النار» (ص٥٤).

(٣) بسط العلامة ابن القيم الكلام في الفرق بين بقاء الجنة والنار، وذكر لذلك خمسة وعشرين وجها «حادي الأرواح» (ص٣٥٧ ـ ٣٧٩).

(٤) سورة النبأ، الآية: ٢٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٢٨.

(٦) سورة هود، الآية: ١٠٧.

الخامس: أنه قد ثبت أنه يدخل الجنة من ينشأه في الآخرة لها[1] ويدخلها من دخل النار أولاً[2]، ويدخلها الأولاد بعمل الآباء[3]، فثبت أنَّ الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً، وأما النّار فلا يعذّب أحد إلا بذنوبه، فلا تقاس هذه بهذه.

السادس: أن الجنّة من مقتضى رحمته ومغفرته، والنّار من عذابه، وقد قال: ﴿نَبِّئْ عِبَادي أني أنَا الغَفُورُ الرَّحيمُ وأنَّ عذابي هُوَ العذابُ الأليم﴾ (٤).

وقال: ﴿اعلَمُوا أنَّ الله شديدُ العِقَاب وأنَّ الله غَفُورٌ رحيم﴾ (٥).

وقال: ﴿إنَّ رَبَّكَ لسَرِيعُ العِقَاب وإنَه لغَفُورٌ رحيم﴾ (٦).

فالنّعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته فيجب دوامه بدوام معاني أسمائه وصفاته.

وأما العذاب فإنما هو من مخلوقاته، والمخلوق قد يكون له انتهاء مثل الدنيا وغيرها، لا سيما مخلوقٌ خُلِق لحكمةٍ تتعلق بغيره.

---

(١) يشير - إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - وأما الجنة فإن الله - عز وجل - ينشيء لها خلقا. أخرجه البخاري من رواية أبي هريرة، «صحيح البخاري» مع شرحه «فتح الباري» - كتاب التفسير - باب ﴿وتقولُ هلْ مِنْ مَزيد﴾ ٨/ ٤٦٠ الحديث برقم ٤٨٥٠.

(٢) كما تقدم في حديث الشفاعة (ص٥٦) هامش ٣.

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿والذينَ آمنوا واتَّبعَتْهُم ذُريتُهُم بإيمانٍ ألحقْنَا بهم ذريتهم وما ألَتناهُم مِنْ عملِهِم من شيء﴾ سورة الطور، الآية: ٢١.

(٤) سورة الحجر، الآيات: ٤٩ - ٥٠.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩٨.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٦٥.

السابع: أنه قد أخبر أن رحمته وَسِعَت كلَّ شيء، وأنه ﴿كَتَبَ على نفسِهِ الرحمة﴾(١)، وقال: «سبقت رحمتي غضبي»(٢) و «غلبت رحمتي غضبي»(٣).

وهذا عموم، وإطلاق، فإذا قُدِّر عذاب لا آخر له، لم يكن هناك رحمة البتة.

الثامن: أنه قد ثبت مع رحمته الواسعة أنه حكيم، والحكيم إنما يخلق لحكمته العامة، كما ذكر حكمته في غير موضع [١٠ - أ] فإذا قدّر أنه يعذب من يعذّب لحكمة كان هذا ممكنًا، توجد في الدنيا العقوبات الشرعية فيها حكمة، وكذلك ما يقدره من المصائب فيها حكم عظيمة، فيها تطهير من الذنوب، وتزكية للنفوس، وزجر عنها في المستقبل للفاعل ولغيره، ففيها عبرة، والجنة طيبة لا

الجنة»(٤).

والنفوس(٥) الشريرة الظالمة التي إذا رُدَّت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه لا يصلح أنْ تَسْكُنَ دار السلام التي تنافي الكذب والظلم والشر، فإذا عُذِّبوا بالنّار عذابًا يخلص نفوسهم من ذلك الشر كان هذا معقولاً في الحكمة كما

؟

يا تري ؟ من هؤلآء النفوس الشريرة
الذين إذا عذبوا بالنار يخلص
نفوسهم من الشر فيكون معقولاً
هل هم الموحدون العاصون أم أهل النار المخلدون

(١) سورة الأنعام، الآ[redacted]

(٢) هذا حديث قدسي [redacted]
البخاري» مع شر[redacted]
وباب قول الله تعا[redacted]
الإمام مسلم في الم[redacted]

(٣) هذا جزء من حديث قدسي أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» ـ كتاب التوبة باب ـ في سعة رحمة الله ٤/٢١٠٧ حديث رقم ٢٧٥١.

(٤) الحديث أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» كما في «فتح الباري»، الحديث رقم ٢٤٤٠، ٦٥٣٥.

(٥) في صلب الأصل (النفس) ومصوبة بالهامش (النفوس).

يوجد في تعذيب الدنيا، وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة، أما خلق نفوس تعمل الشر في الدنيا وفي الآخرة لا تكون إلا في العذاب، فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر في غيره.

ولهذا كان الجهم لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وقال: بل يفعل ما يشاء، والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره، ليس عندهم في الحقيقة حكمة ورحمة، ولكن له علم وقدرة وإرادة لا ترجح أحد الجانبين، ولهذا لما طُلب منهم أن يقرّوا بكونه حكيمًا، فسَّروه بأنه عليم أو قدير أو مؤيد، وليس من الثلاثة ما يقتضي الحكمة، وإذا ثبت أنه رحيم حكيم، وعُلِم بطلان قول الجهم تعين إثبات ما تقتضيه الرحمة والحكمة(١).

وما قاله المعتزلة ـ أيضًا ـ باطل، فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل، ومن أعظم ما غلطّهم اعتقادهم تأييد جهم، فإن ذلك يستلزم ما قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم(٢)، والله سبحانه اعلم.

وأما آيات بقاء الجنة.

فالأول: مثل قوله تعالى: ﴿**أُكُلُها دائمٌ وظلُّها**﴾(٣). فأخبر أنه دائم،

قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم[٢]، والله سبحانه اعلم.

وأما آيات بقاء الجنة. هل الجنة باقية فقط . والنار فانية ؟

فالأول: مثل قوله تعالى: ﴿**أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها**﴾[٣]. فأخبر أنه دائم، والمنقطع ليس بدائم.

والثاني: مثل قوله: ﴿**إنَّ هذا لَرِزْقُنا مالَهُ مِنْ نَفاد**﴾[٤]، والمنقطع ينفد.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» ١/١٤١، تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٢) هنا انتهت نسخة المكتب الإسلامي (س)، وقد ناقش العلامة ابن القيم الطوائف المنحرفة التي تنكر الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، وبين زيفها وبطلانها في عدة أماكن من مؤلفاته ومنها: «مدارج السالكين» ١/٩٠، «ومفتاح دار السعادة» ٢/٢٢ «وشفاء العليل» في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص٣٤٧.

(٣) سورة الرعد، الآية: ٣٥.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٤.

والثالث: قوله تعالى: ﴿**ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ وما عِنْد الله باقٍ**﴾[١] فأخبر أن ما في الدنيا من الخير ينفد، وما عند الله باق لا ينفد، فلو كان لِما عند الله من النعيم آخِرٌ لكان ينفد كما ينفد نعيم الدنيا، ولم يكن باقيًا لا ينفد.

والرابع: مثل قوله تعالى في آيتين: ﴿**إنَّ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَهُمْ أجْرٌ غيرُ ممنون**﴾[٢].

﴿**إلا الذين آمنوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ فلهم أجرٌ غيرُ ممنون**﴾[٣].

كما قال: ﴿**وإنَّ لَكَ لأجرًا غير ممنون**﴾[٤].

قال عامة المفسرين: غير مقطوع، ولا منقوص[٥].

وذكروا عن ابن عباس أنه قال: غير مقطوع[٦].

وعن مقاتل: غير منقوص ـ أيضًا ـ[٧].

قال عامة المفسرين: غير مقطوع ولا منقوص [١٠/ب]، كما قال ﴿**وإن لك لأجرًا غير ممنون**﴾[٨].

قالوا ـ ومنه المنون، لأنه يقطع[٩] عمر الإنسان.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٩٦.

أم ليس بجواد؟ أم يفرق بين من يطلب عوضاً من غيره فيحتاج إلى غيره فيكون جوده من باب المعاوضة، وبين من لا يحتاج إلى غيره بل هو الجواد بالنعم وبالحكم كما قد بُسِط في غير هذا الموضع.

ولأنه لما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسان في أَحْسَنِ تَقْوِيم * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سافلين * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [١]، وبيّن أن غير المؤمنين تزول عنه النعمة، فلو كان المؤمن كذلك لم يكن بينهما فرق.

الخامس[٢]: مثل قوله تعالى في نعيم الجنة: ﴿عَطَاءً غَيرَ مَجْذُوذٍ﴾ [٣] وفي عذاب أهل النار ﴿إنَّ رَبَّك فَعَّالٌ لما يُريد﴾[٤] قال غير واحد: غير مقطوع [٥]- أيضًا -.

السادس: أنه قد أخبر أن أهل الجنة والنار لا يموتون كما في الحديث الصحيح «يُؤتى بالموت في صورة كبش، فَيُذْبَح بين الجنة والنار، ويقال: ياأهل الجنة، خلودٌ ولا موت فيها وياأهل النار خلود ولا موت فيها» [٦] كُلٌّ خالد فيما هو فيه، فإذا كانوا لا يموتون فلابد لهم من دار يكونون فيها، ومُحالٌ أن يعذبوا بعد دخول الجنة فلم يبق إلا دار النعيم، والحي لا يخلو من لذةٍ أو ألم، فإذا انتفى الألم تعيَّنت اللَّذة الدائمة[٧] هـ

١ وإلى أين ذهب دار العذاب فجأة

آخرُها. والحمدُ لله رَبِّ العالمين وصلَّى الله على محمد وآله وصحبه وسلَّم، حسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) سورة التين، الآيات: (٤ - ٦).

(٢) يشير إلى الدليل الخامس من آيات بقاء الجنة وقد تقدم ذكر أربعة منها ص٨٣.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٤) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٥) كما تقدم (ص٤٣).

(٦)

(٧)

الشيخ ابن تيمية ذكر قضية أهل الجنة وتغافل عن ذكرها لأهل النار لئلا ينتج ما يخالف قوله ؛
فترك شطر القضية وكان من الأولى في حقه أن يذكر الطرفين لأنه بدء القول عن الطائفتين بقوله : كلٌ خالدٌ فيما هو فيه ؛
وهذه القضية اللتي ذكرها فهي بالنسبة لأهل الجنة ؛
إذ أنهم قبل أن يدخلوا الجنة لايخلون من انتظار اللذة أو الألم فإذا دخلوا الجنة انتفى عنهم الألم وتعينت اللذة الدائمة لهم . وهذا معنى : خالدين فيها

١ وأهل النار أيضاً قبل دخول النار لايخلون من انتظار اللذة أو الألم فإذا دخلوا النار انتفت اللذة وتعين الألم الدائم لهم . وهذا أيضاً معنى: خالدين فيها ؛
أم أن الله عز وجل لم يقل في حق أهل النار : أنهم خالدون فيها ؟

مطبوعات المجمع

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال

(١٠)

حادي الأرواح

إلى بلاد الأفراح

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

زائد بن أحمد النشيري

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

المجلد الأول

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع

نسخ للبيع

فصل

وأما أبديَّة النار ودوامها: فقال شيخ الإسلام: «فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين»[1].

قلت: هاهنا أقوال سبعة:

أحدها: أن من دخلها لايخرج منها أبدًا، بل كل من دخلها مخلد فيها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة [١٦١/أ].

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها مُدَّةً، ثم تنقلب عليهم، وتبقى طبيعةٌ نارية لهم، يتلذَّذون بها لموافقتها لطبيعتهم. وهذا قول إمام الإتحادية ابن عربي الطائي.

قال في «فصوصه»[2]: «الثناء بصدق الوعد لابصدق الوعيد، والحضرة الإلهية تطلب الثناء المحمود بالذات، فيثنى عليها بصدق الوعد، لابصدق الوعيد، بل بالتجاوز ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم/ ٤٧] لم يقل: وعيده، بل قال: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [الأحقاف/ ١٦] مع أنه توعَّدَ على ذلك، وأثنى على إسماعيل بأنه كان صادق الوعد، وقد زال الإمكان[٢١٠/ب] في حق الحق، لما فيه من طلب المرجِّح:

---

(١) انظر المصدر السابق ص (٥٢)، وفيه زيادة «ومن بعدهم».
(٢) ص (٩٣-٩٤).

السابع: قول من يقول: بل يفنيها ربها وخالقها تبارك وتعالى، فإنه جعل لها أمَدًا تنتهي إليه ثم تفنى ويزول عذابها.

قال شيخ الإسلام: «وقد [٢١١/ب] نُقِلَ هذا القول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد وغيرهم.

وقد روى عَبْد بن حُمَيد ـ وهو من أجل علماء الحديث ـ في «تفسيره» المشهور [١٦٢/أ]: حدثنا سليمان[٢] بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن قال: قال عمر: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج[٣]، لكان لهم على

---

(١) من «ب،هـ»، ونسخةٍ على حاشية «أ».
(٢) إلى هنا انتهىٰ السقط من «ج».
(٣) هو مَثَلٌ يُضرب للمبالغة في الكَثْرة، وعالِج: رمال بين فيد والقريات ينزلها بُختر من طيء، وهي متصلة بالثعلبية على طريق مكة، لاماء بها. . . . =

حادي الأرواح - لابن القيم

ذلك[١] يوم يخرجون فيه»[٢].

وقال: حدثنا حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: لو لبث أهل النار في النار عددِ رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه»[٣].

ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴿٢٣﴾﴾ [النبأ/ ٢٣]، فقد رواه عَبْدٌ ـ وهو من الأئمة الحفاظ وعلماء السنة ـ عن هذين الجليلين: سليمان بن حرب، وحجاج بن منهال كلاهما، عن حماد بن سلمة ـ وحَسْبُك به ـ وحماد يرويه عن ثابت وحميد، وكلاهما يرويه عن الحسن. وحسبك بهذا الإسناد جلالة.

والحسن وإن لم يسمع من عمر، فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لَمَا جزم به وقال: قال عمر بن الخطاب، ولو قُدِّرَ أنه لم يُحْفَظ عن عمر، فتداول هؤلاء الأئمة له غير مقابلين له بالإنكار والرد، مع أنهم ينكرون على من خالف السنة بدون هذا، فلو كان هذا القول عند هؤلاء الأئمة من البدع المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأئمة، لكانوا أول منكر له.

فأما الطريق الأول: فالإجماع الذي ادعيتموه غير معلوم، وإنما يظن الإجماعَ في هذه المسألة من لم يعرف النزاع ـ وقد عُرِفَ النزاعُ فيها قديمًا وحديثًا ـ بل لو كلف مُدَّعِي الإجماع أن ينقل عن عشرة من الصحابة فما دونهم إلى الواحد أنه قال: إن النار لا تفنى أبدًا، لم يجد إلى ذلك سبيلًا.

ونحن قد نقلنا عنهم التصريح بخلاف ذلك فأوْجِدوا لنا(١) عن واحد منهم خلاف ذلك، بل التابعون حكي عنهم هذا وهذا.

قالوا: والإجماع المُعْتدُّ به نوعان متفق عليهما، ونوع ثالث مختلف فيه، ولم يوجد واحد منها(٢) في هذه المسألة.

النوع الأول: يكون معلومًا من ضرورة الدين، كوجوب أركان الإسلام، وتحريم المحرمات الظاهرة.

الثاني: ما ينقل عن أهل الاجتهاد التصريح بحكمه.

الثالث: أن يقول بعضهم القول، وينتشر في الأمة، ولا ينكره أحد.

فأين معكم واحد [١٦٦/أ] من هذه الأنواع؟! ولو أن قائلًا ادعى الإجماع من هذا الطَّرَفِ واحتج بأن الصحابة صح عنهم ذلك ولم ينكر أحد منهم عليه = لكان أسعد بالإجماع منكم.

---

(١) قوله «فأوجدوا لنا» في «ب،د» «فما وجدنا»، وفي نسخة على «د» «فأوجدنا»، وفي «أ،هـ»: «فأوجدونا».

(٢) قوله «يوجد واحد منها» وقع في «ب،د»: «يوجد واحدا منهما»، وفي «هـ»: «يوجد واحد منهما».

قالوا: وأما الطريق الثاني: وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم فنائها، فأين في القرآن دليل واحد يدل على ذلك؟! نعم، الذي دل عليه القرآن أن الكفار خالدين في النار أبدًا، وأنهم غير خارجين منها، وأنهم لا يُفَتَّر عنهم عذابها، وأنهم لا يموتون فيها، وأن عذابهم فيها مقيم، وأنه غرام لازم لهم، وهذا كله مما لا نزاع فيه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وليس هذا مورد النزاع، وإنما النزاع في أمر آخر، وهو: أنه هل النار أبدية أو مما كُتِبَ عليها الفناء؟ وأما كون الكفار لايخرجون منها، ولايفتر عنهم من عذابها، ولا يُقْضَى عليهم فيموتوا، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمِّ الخياط = فلم يختلف في ذلك الصحابة ولا التابعون ولا أهل السنة، وإنما خالف في ذلك من قد حكينا أقوالهم من اليهود والإتحادية، وبعض أهل البدع. وهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب مادامت باقية، ولا يخرجون منها مع بقائها البتة، كما يخرج أهل التوحيد منها مع بقائها. فالفرق بين من يخرج من الحبس ـ وهو حبس على حاله ـ وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

قالوا: وأما الطريق الثالث: وهو مجيء السنة المستفيضة بخروج أهل الكبائر من النار دون أهل الشرك، فهي حق لا شك فيه، وهي إنما تدل على ما قلناه من خروج الموحِّدين منها، وهي دار عذاب لم تَفْنَ، ويبقى المشركون فيها مادامت باقية، والنصوص دلت على هذا وعلى هذا.

قالوا: وأما الطريق الرابع: وهو أن رسول الله ﷺ وقفنا على ذلك

ضرورة، [٢١٧/ب] فلا ريب أنه من المعلوم من دينه بالضرورة، أن الكفار باقون فيها ما دامت باقية، هذا معلوم من دينه بالضرورة، وأما كونها أبدية لا انتهاء لها ولا تفنى كالجنة، فأين في القرآن والسنة دليل واحد يدل على ذلك؟

قالوا: **وأما الطريق الخامس**: وهو أن في عقائد أهل السنة: أن الجنة والنار مخلوقتان لاتفنيان أبدًا. فلا ريب أن القول بفنائهما قول أهل البدع من الجهيمية والمعتزلة، وهذا القول لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أحد من أئمة المسلمين، وأما فناء النار وحدها فقد أوجدناكم من قال به من الصحابة، وتفريقهم بين الجنة والنار، فكيف يكون القول به من أقوال أهل البدع، مع أنه لايُعْرَف عن أحد من أهل البدع التفريق بين الدارين، فقولكم: إنه من أقوال أهل البدع كلامُ من لاخِبْرَة له بمقالات بني آدم، وآرائهم واختلافهم.

قالوا: والقول الذي يُعَدُّ من أقوال أهل البدع: ما خالف كتاب الله، أوسنة رسوله، أو إجماع الأمة، إما الصحابة[1] أو من بعدهم، وأما قول يوافق الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، فلا يُعَدُّ من أقوال أهل البدع، وإن دانوا به واعتقدوه، فالحق يجب قبوله ممن قاله، والباطل يجب ردُّهُ على من قاله، وكان معاذ بن جبل يقول: «الله حَكَم قسط، هلك المرتابون، إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتى يقرؤه المؤمن والمنافق، والمرأة والصبي، والأسود والأحمر،

---

(١) قوله «أوسنة رسوله أو إجماع الأمة، إمَّا الصحابة» وقع في «ج» «والسنة أو إجماع الصحابة أومن بعدهم، ووقع في«أ» «و» بدل «أو».

البُرْهَانُ وَالاعْتِبَارُ

فِي الرد علىٰ من قال بفناء النار



جمعه وأعده

عبد الله بن محمد الحسني المغربي

الباب الأول

ذكر بعض الآيات الدالة على خلود النار

فيما ادعاه ابن تيمية رد لصريح القرءان والسنة الثابتة المتفق على صحتها ولإجماع الأمة، أما مخالفته للآيات القرءانية الدالة على بقاء النار واستمرار عذاب الكفار بلا انقطاع إلى ما لا نهاية له كثيرة منها قوله تعالى:﴿إِنَّ اللهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لاَ يَجِدُون وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا﴾ وقوله تعالى:﴿وَعَد الله الْمُنَافِقِين وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ هِيَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ الله وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ وقوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُم طَرِيقًا إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ على اللهِ يَسِيرًا﴾ وغيرها من الآيات الكثيرة، وقد ذكر الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي في رسالته: « الاعتبار ببقاء الجنة والنار » التي رد بها على ابن تيمية نحوًا من ستين ءاية، بل قوله تعالى:﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُم سعِيرًا﴾ كافٍ في نسف ما ادّعاه ابن تيمية وغيره.

الباب الثاني

ذكر بعض الأحاديث الدالة على خلود النار

أما رد ابن تيمية للحديث الصحيح الثابت فيما رواه البخاري في الصحيح عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: « يُقالُ لأهْلِ الجنَّة: يا أهلَ الجنّة خُلودٌ لا مَوْتَ، ولأهْلِ النّار: يا أهْلَ النّارِ خُلودٌ لا مَوْت »، وما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا صارَ أهلُ الجنةِ إلى الجنة وأهلُ النارِ إلى النار جِيءَ بالموتِ حَتَى يُجْعَلَ بين الجنة والنار، ثُم يُذْبَحُ، ثم يُنادي منادٍ: يا أهلَ الجنةِ لا موتَ، يا أهل النار لا موتَ، فيَزدادُ أهلُ الجنة فَرَحًا إلى فَرَحِهِم، ويَزداد أهلُ النارِ حُزْنًا إلى حُزْنِهم ». وهذان الحديثان صريحان في إثبات أنّ أهل النار باقون في النار بقاء لا انقطاع له، فقد رد ابن تيمية هذين الحديثين برأي منه ولم يذكر دليلاً له إلا أثرًا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منقطعًا غير صحيح الإسناد كما قال الحافظ ابن حجر، فكيف رد صريح القرءان والسنة وَرَكَنَ إلى هذا الأثر الذي لا ثبوت له ليؤيد هواه المخالف لدين الله تعالى، فقد رد صريح القرءان والسنة بقياس باطل توهمه قياسا معقولاً ذكره في بعض ما كتب في هذه المسئلة التي شذ فيها عن الأمة لأنه لا يثبت عن أحد من الأئمة القول بفناء النار.

الباب الثالث

ذكر إجماع أهل السنة على خلود النار

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح ما نصه: " قال القرطبي: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت، ولا حياة نافعة ولا راحة، كما قال تعالى:﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾، فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة " اهـ

أما الإجماع فهو منعقد على بقاء النار وقد ذكره الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي في رسالته «الاعتبار ببقاء الجنة والنار». فقال ما نصه: " فإن اعتقاد المسلمين أن الجنة والنار لا تفنيان، وقد نقل أبو محمد بن حزم الإجماع على ذلك وأن من خالفه كافر بالإجماع، ولا شك في ذلك، فإنه معلوم من الدين بالضرورة، وتواردت الأدلة عليه " اهـ وقال أيضًا ما نصه: " أجمع المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلفًا عن سلف عن نبيهم ﷺ، وهو مركوز في فطرة المسلمين معلوم من الدين بالضرورة، بل وسائر الملل غير المسلمون يعتقدون ذلك، من رد ذلك فهو كافر" اهـ

وقال التفتازاني في شرحه على العقيدة النسفية ما نصه: " وذهب الجهمية إلى أنهما يفنيان ويفنى أهلهما، وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع، ليس عليه شبهة فضلًا عن الحجة " اهـ

رفع الأستار

لإبطال أدلة القائلين بفناء النار

تأليف
السيد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
رحمه الله تعالى

تحقيق
محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي

قلت: ففي الحديث دلالة قاطعة على بطلان دعوى فناء النار، لأنه جعلها كالجنة من حيث خلود أهلها فيما هم فيه من العذاب إلى الأبد، فكما أن الجنة لا تفنى أبداً، فكذلك النار لا تفنى أبداً. وكل ذلك واضح بيّن إن شاء الله تعالى.

بعد هذا أعود فأقول: إن ما تقدم من الآيات والأحاديث صريحة في الدلالة على بطلان القول بفناء النار، فكيف ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتصر له تلميذه ابن قيم الجوزية؟

فأقول: إن أحسن ما أجد في نفسي من الجواب عنها، إنما هو انه لما توهما أن بعض الصحابة قد ذهبوا إلى ذلك، وهم قدوتنا جميعاً لوصح ذلك عنهم رواية ودراية، ولم يصح كما سيأتي بيانه عند المؤلف الصنعاني رحمه الله، واقترن مع ذلك غلبة الخوف عليهما من الله ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ [١]، والشفقة على عباده تعالى من عذابه، وغمرهما الشعور بسعة رحمته وشمولها حتى للكفار منهم، وساعدهما على ذلك ظواهر بعض النصوص ومفاهيمها، فأذهلهما ذلك عن تلك الدلالة القاطعة، وقالا ما لا يقل أحد قبلهما! وما أرى لهما شبهاً في هذا إلا ذلك المؤمن الذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ليضل عن ربه، فلا يقدر على تعذيبه، زعم كما قال صلّى الله عليه وسلم:

«قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله: إذا مات فحرقوه، ثم اذْروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب! وأنت أعلم، فغفر الله له».

أخرجه الشيخان وغيرهما، عن جمع من الصحابة منهم أبو هريرة، وهذا لفظه

---

(١) سورة الرحمن الآية (٤٦).

عند مسلم (٨/٩٧)، وسيأتي عن ابن تيمية وغيره انه متواتر في التعليق (٩٧).

فهذا الرجل أنساه خوفه من ربه، قدرته تعالى على إعادة خلقه، وهي معلومة يقيناً ﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال: من يحيي العظام وهي رميم. قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم﴾ [يس/٧٨،٧٩].

فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل عن المعلوم يقيناً أيضاً، وهو أن النار باقية لا تفنى، إلا أن الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعفوه، وانها وسعت كل شيء دون ما استثناء، ووافق ذلك منه خلقاً كريماً، وطبع رحيماً جبّله الله عليه عرف به بين أصحابه ولا أدل على ذلك مما كتب به اليهم من سجنه الظالم في مصر:

« فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه عليّ أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي... أسأل الله أن يتوب عليهم، وأنتم تعلمون هذا من خلقي...». أنظر « مجموع الفتاوى » (٢٨/٥٥ - ٥٦).

وساعده على ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي لم يمعن النظر فيها، فلم يتبين له خطأ استدلاله بها، حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لبّه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف المعروف عنه، وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه - كما يقول البعض - ابن قيم الجوزية.

حتى ليبدو للباحث المتجرد المنصف انهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل، والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم! كما سترى ذلك مفصلاً في « الرسالة » هذه (ص ١١٦ - ١٢٢)، حتى بلغ الأمر بهما الى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما يفعل

المعتزلة تماماً، وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم - جزاهما الله خيراً - الرد عليهم في مثله، فزعما «أن عذاب النار سبب لإزالة آثار الخبث والنجاسة من الكفار، فإذا تطهروا منها عادوا إلى فطرتهم الأولى، فيزول العذاب ويبقى مقتضى الرحمة»! كما سيأتي (ص ١٢٢).

نقلاً عن ابن القيم، ومضى نحوه من كلام ابن تيمية. فتأمل معي في ذلك تجده كلاماً خطابياً خيالياً لا حقيقة تحته، فإنه يفترض ذهاب تلك الخبائث وتلاشيها وزوال العذاب عن الكفار وهم في الدار الآخرة حيث لا تكليف فيها! فإن من المعلوم يقيناً أننا لو تخيلنا كافراً تاب إلى ربه وأناب إليه حينما رأى العذاب بأم عينيه انه لا يفيده ذلك شيئاً بالاجماع فكيف ينفعه شيء وهو لم يتب وهو في العذاب محترق؟! تالله إنها لإحدى الكبر، أن يخفى مثل هذا على أحد من المسلمين فكيف بشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم الهمام، ونحن دائماً نغترف من بحر علومهما، ونستضيء بنور أدلتهما في إزالة الشكوك والأوهام في كثير مما اختلف فيه الناس قديماً وحديثاً، وعلى سبيل المثال المناسب للحال، أذكر هنا ملخصاً فتوى لابن تيمية جاءت في «مجموع الفتاوى» (٣٢٤/٤):

«سئل الشيخ رحمه الله تعالى: هل صح عن النبي (ﷺ) أن الله تعالى أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟»

فأجاب:

«لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روي بإسناد فيه مجاهيل، وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً كما نص عليه أهل العلم، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

١ - من جهة إحياء الموتى.

٢ - ومن جهة الإيمان بعد الموت.

ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً. وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال: إني تبت الآن، ولا الذين يموتون وهم كفار﴾. [النساء/١٧، ١٨].

فبين الله تعالى انه لا توبة لمن مات كافراً. وقال تعالى: ﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون﴾، [غافر / ٨٥]، فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟!».

قلت: فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه لولا الذهول، الذي نوهت عنه بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما تقدم من رسالته (ص ١٣).

«ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة»!

ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى: ﴿ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون﴾. [الأعراف/١٥٦]، وقوله (ﷺ): «إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر الله تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة». أخرجه الشيخان وكذا أحمد والحاكم وصححه من طرق عن أبي هريرة بلفظ: «فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة».

وله بعض الشواهد خرجتها معه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٣٤».

فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين

يستحقونها من المؤمنين، فكلما كان المؤمن لله أتقى، كلما كان بها أحظى، وليس الأمر كما يرجو بعض المهابيل من الذين يترنمون بقول شاعرهم البوصيري:

لعـــــل رحـــة ربي حين يقسمـــهـــــا
تـــأتي عـــلى حســـب العصيـــان في القســم!

كيف هذا وربنا يقول: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾. [التوبة/ ٧١]، ويقول: ﴿إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم﴾. [البقرة/٢١٨]، ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش ﴿ربنا وسعْت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقِهم عذاب الجحيم﴾. [غافر/٧]، فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم، فهو منغمس في رحمة الله يومئذ، كما هو صريح قوله عز وجل: ﴿فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون. وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾ [آل عمران/١٠٦و١٠٧].

فكيف يقول ابن تيمية:

«ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة»! فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة؟! فغفرانك اللهم!.

ولعل ذلك كان منه إبان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة، وتضلعه بمعرفة الأدلة الشرعية، في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر، بل ينقلب عليهم إلى عذوبته يتلذذون بها كما في «حادي الأرواح» (١٦٨/٢)، فلما تبين له حاله رجع عنه كما

ونحوه رجوعه عن بعض أحكام المناسك التي كان قلد فيها من قبله من العلماء، كما قال في « منسكه » (المجموع ٢٦/٩٨).

ولا غرابة في أن يكون لمثله أكثر من قول واحد في بعض المسائل، وأن يخطىء في بعض آخر، فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله (ﷺ). فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم، وتقدم به في ذلك العمر، كلما ازداد به معرفة ونضجاً، وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألة الواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين، وبخاصة منهم الإمامين أحمد وأبا حنيفة، وتميز الامام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد.

وهذا أبو الحسن الأشعري ـ إمام الأشاعرة في العقيدة ـ نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « المجموع » (٤/٧٢).

وقد صرح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهى أبا يوسف عن تقليده فقال له:

« ويحك يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد ».

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم، وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين، من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم، كما تراه موضحاً في مقدمة « صفة صلاة النبي (ﷺ) ».

وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أباً، أو أداري في دين الله أحداً، فتراانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار، ولا نداريه، مع عظمته في نفوسنا، وجلالته في قلوبنا، فضلاً عن اننا لا نقلده في ديننا، خلافاً لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده، ونبذ

ولعل من ألطاف الله تعالى بالشيخين رحمهما الله تعالى اننا لم نر أحداً ـ فيما أطلعنا ـ تبعهما على ذلك القول بالفناء، فهذا شارح العقيدة الطحاوية مثلاً، فإنه مع كونه لا يكاد يخرج فيه عما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى، فإنه ههنا ذكر أدلة هذا القول، ثم ذكر أدلة القول الآخر وهي ملخصة من كلام ابن القيم، ولم يرجح شيئاً منهما، ذكر ذلك تحت قول الطحاوي المتقدم: « والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان ».

وأما العلامة السفاريني، فقد رأيته تعرض للموضوع في كتابه « شرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية »، ونقل فيه طرفاً من بحث ابن القيم، ولكنه صرح بمخالفته، فإنه ذكر بعض الآيات المستلزمة لدوام العذاب وحديث ذبح الموت المتقدم، ثم قال (٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥):

« فثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلوداً مؤبداً، كل بما فيه من نعيم، وعذاب أليم، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة، فأجمعوا أن عذاب الكفار لا ينقطع، كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع، وقد ألف العلامة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رسالة سماها (توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين) ».

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعمان الآلوسي، فإنه تعرض للمسألة في كتابه « جلاء العينين في محاكمة الأحمدين » (ص ٤٢٠ ـ ٤٢٤) نقل فيه الأقوال السبعة في عذاب أهل النار، وقال:

« وأما أبدية النار، ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والأصح عدم فنائها أيضاً ».

ثم قال في قول ابن تيمية:

« واعلم ان الإمام ابن القيم قدس الله تعالى روحه، انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً، ومال إليه ميلاً جسيماً، وذكر خمسة وعشرين دليلاً، ثم رجع القهقرى،

ولقد كان أوله في تأويلها قول عمر على انقطاعه: «لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه». فاستدلا به على الفناء المزعوم وهو صريح في الخروج من النار، وهما لا يقولون به، وهكذا تأولوا كثيراً من الآثار بالفناء وهي في الخروج كما ستراه مفصلاً في الكتاب بإذن الله تعالى.

ثم قال الشيخ نعمان الآلوسي في «محاكمة الأحمدين» (ص ٤٢٤):

«ونقل الوالد قدّس الله تعالى روحه في «تفسيره» عن الفهامة ابن الجوزي: أنه ضعف بعض الآثار الواردة في ذلك. (ثم ذكر خبر ابن عمرو الآتي (ص ٨١) ثم قال: وأول البعض أيضاً بعضها، قال:

«وأنت تعلم ان خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون، ولا عبرة بالمخالف، والقواطع أكثر من أن تحصى، ولا يقاوم واحداً منها كثير من هذه الأخبار».

قلت: ولو كان العلم بالتمني لتمنيت أن يكون ما عزاه العلاّمة الشيخ جمال الدين القاسمي لابن القيم صحيحاً، ولكنها من أوهام العلماء، فقد قال في تفسيره «محاسن التأويل» (٢٥٠٣/٦ ـ ٢٥٠٤):

«وقد بسط البحث وجود الإمام ابن القيم في كتابه «حادي الأرواح» ومع كونه انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً، وذكر له خمسة وعشرين دليلاً لم يصححه حيث قال: وأما أبدية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، **والأصح** عدم فنائها. أيضاً. انتهى».

فقوله: «وأما أبدية النار...» الخ. إنما هو من كلام الشيخ نعمان الآلوسي، كما تقدم نقله عنه، توهمه الشيخ القاسمي ـ على ما كان عليه من الوعي ـ انه من كلام ابن القيم! وبناء عليه قال: «لم يصححه»! فهو وهم آخر نشأ من الوهم الأول، فسبحان من لا يسهو ولا يهم.

هذا ـ ثم إن ابن القيم ـ عفا الله عنا وعنه، لم يقنع بميله الى القول بفناء نار الكفار، وتخلصهم به من العذاب الأبدي في تلك الدار، حتى طمع لهم في رحمة

حتى طمع لهم في رحمة الله

الله، أن ينزلهم منازل الأبرار، جنات تجري من تحتها الأنهار! ذلك ما يظهر لنا من بعض الأدلة التي ساقها تأييداً للقول بفناء النار، وهو مما نبَّه عليه المؤلف رحمه الله معقباً على قول ابن القيم: (ثم تفنى ويزول عذابها) فقال (ص ٦٤):

« يريد: ويدخل الله من كان فيها من الكفار الجنة كما ستعرفه من الأدلة التي ذكرها ».

وأعاد هذا المعنى في مكان آخر (ص ١٢٠).

وإن مما لا شك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإغراق كقوله بالفناء، إن لم يكن أخطر منه، لأنه كالثمرة له، ولأنه لا قائل به مطلقاً من المسلمين، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة، للأدلة القاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار، كقوله تعالى: ﴿إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار﴾ [المائدة/٧٢]، وقوله ﴿إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط﴾ [الأعراف/٤٠]، وكقوله (ﷺ) الذي أمر بالمناداة به يوم حنين: « إنه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ». أخرجه البخاري ومسلم (٧٤/١) عن أبي هريرة، وله مثله عن عمر بلفظ « ... إلا المؤمنون »، وله شواهد، فانظر « ارواء الغليل » (٩٦٣) إن شئت. ويكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء/٤٨].

فإننا نعلم بالضرورة ان من دخل الجنة فقد غفر الله له، وعلى العكس.

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في « المجموع » (٤٧٦/١٤ - ٤٧٧).

« ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد، وهم أهل ﴿لا إله إلا الله﴾ ». ثم قال: « ولكن لا يعذب الله أحداً حتى يبعث إليه رسولاً، وكما انه لا يعذبه، فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه ».

وختاماً أقول: لقد خرجت من دراستي لهذه الرسالة النافعة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية:

الأولى: انني ازددت ايماناً ويقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة: «ما منا من أحد الا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا النبي (ﷺ)»[1]. فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلّت به القدم، فقال قولاً لم يسبق اليه، ولا قام الدليل عليه، ومن هنا قالوا: «زلة العالِم زلة العالَم»، فلو اننا كنا مبتلين بتقليده، كما ابتلي كل مقلد بتقليد إمامه؛ لزللنا بزلته، ولذلك قالوا: «الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال».

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الثانية: بطلان الخرافة التي يطلقها اليوم كثير من الكتاب الإسلاميين المعاصرين، وفيهم بعض من يجلون شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الخلاف في الفروع وليس في الأصول.

وقد يسارع بعض الجاحدين لعلم شيخ الإسلام وفضله، الحاقدين عليه لرده على أهل الأهواء والمبتدعة، المبغضين له لإخلاصه في الدعوة لاتباع الكتاب والسنة فيقول: إنما الخلاف في الأصول من ابن تيمية وأمثاله المخالفين للجمهور؛ والمثال أمامك.

فأقول: كذبت والله، فإن الخلاف المذموم، إنما يكون من المصرين عليه بعدما تبين لهم الحق، كما في قوله تعالى: ﴿ومن يُشاقِقِ الرسولَ من بعدما تبين له الهدى ويتبعْ غيرَ سَبيلِ المؤمنين نولّه ما تولى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيرا﴾.

والشيخ رحمه الله لم يعرف يوماً بالاصرار على الخطأ مهما كان نوعه، بدليل رجوعه عن كثير من آرائه التي كان عليها بعدما تبين له الحق، وقد ذكرنا فيما سبق

---

(١) أنظر «صفة صلاة النبي (ﷺ)» (ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ الطبعة العاشرة).

جلّها لا تصح أسانيدها ، وعمدتها منها وأبرزها اثر عمر رضي الله عنه : « لو لبث أهل النار في النار قدْر رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه » ، وإن حاولا تقوية إسناده بتكلف ظاهر لمخالفة ذلك المقرر في علم مصطلح الحديث ، وقد بينه المؤلف رحمه الله بياناً شافياً ، لكنه قد تابع ابن القيم في السكوت عن أسانيد سائرها ، فاشترك معه في إيهام القراء ثبوتها ، ولا سيا وفي بعضهاما هو موضوع كحديث أنس ، وحديث أبي أمامة (ص ٨٢) ، وحديث جابر (ص ٨٤) ، وحديث أبي امامة الآخر (ص ١٣٨) .

الى غير ذلك من الروايات الواهية ، كحديث أبي هـريـرة (ص ١١٥) ، وزاد المؤلف عليه أحاديث أخرى ، لكنها لم تبلغ مرتبة الوضع ، مع كونها لا علاقة لها مباشرة بالـــرد ، كحـديـث ابـن مسعـود وغيره (ص٧٠) ، وحديث الجهني (ص ١٠٣) ، وحديث أبي الدرداء (ص ١٣٤) ، وغيرها ، مما قد يكون فيها ما هو صحيح ثابت ، لا يتميز عند القارىء بعضها من بعض لدخولها كلها في دائرة المسكوت عنه !

من أجل ذلك رأيت من واجبي أن أبيّن في التعليق مراتب تلك الأحاديث ، وأميز صحيحها من سقيمها ، وضعيفها من موضوعها ، ليكون القراء الكرام على هدى من أمرها ، راجياً أن يشاركوني في هذه العبرة ، وأن تكون حافزاً لهم على أن يتذكروا معي حقيقة علمية منهجية هامة ، طالما أهمل القيام بها جماهير العلماء والكتاب قديماً وحديثاً ، ولم يقم بحقها سوى أفراد منهم قليلين جداً ، ألا وهي :

انه يجب على كل باحث أو كاتب في موضوع شرعي ، يقوم على الاستدلال ببعض الأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم .

أن يضع تلك الأحاديث بين يديه ، ويجري عليها تحقيقاً دقيقاً لمعرفة درجتها صحة وضعفاً ، فما كان منها صحيحاً احتفظ به واعتمده .

وما كان ضعيفاً ؛ نظر ، فإن كان شديد الضعف أهمله مطلقاً وتركه ، وإلا